نظرة في نسبة بعض المذاهب النحوية والصرفية

حسن محمود هنداوي(*)

الملخص

يتناول هذا البحث ثلاث عشرة مسألة في النحو والصرف نُسبت إلى نحويين وصرفيين، ثمان منها نحوية، وخمس صرفية، وما في كتبهم غير ما عُزي إليهم. وقد جعلتُه في مبحثين، خصصت الأول للمسائل النحوية، وهي: قول الفراء في (لَهِنَّك)، وقول أبي عبيدة في زيادة (كان)، وجواز زيادة الواو العاطفة عند المبرد، ومعنى (كان) الزائدة عند ابن السراج، ونوع (كان) في: ما كان أفعله عند الزجاجي، وناصب المستثنى عند السيرافي وعند الجرجاني، ورواية الكوفيين لشطر من الرجز، ونوع (أن) الخفيفة قبل المضارع المرفوع. والثاني للمسائل الصرفية، وهي: إخراج المبرد الهاء من حروف الزيادة، والمحذوف عند الكوفيين من نحو (تَذَكَّرون)، وسبب حذف الواو عندهم في نحو (يَعِدُ)، وإبدال الهمزة في (مصائب) عند الزجاج، وإبدال الواو المكسورة أول الكلمة عند المازني.

* كلية الآداب ــ جامعة الكويت

A Perspective on Attribution of Some Syntax and Morphology Doctrines

Hasan Mahmud Hindawi

Abstract

The research paper examines thirteen issues in syntax and morphology that are related to syntax and morphology scholars. Eight of these issues are grammatical, and five are morphological or found in books of morphology. I have divided the study into two sections. The first section is to examine issues of syntax which are the opinion of al-Farra‘ about *lahinnak*, and Abi ’Ubaydah’s opinion about excess of *kan*, al-Mubarrid’s opinion about the allowance of excess of *waw al-‘atf*, Ibn al-Sarraj’s opinion about the excess *kan*, al-Zajjaji’s opinion of the category of *kan* in “*ma kan af’alah*”, al-Sirafi’s and al-Jurjani’s opinon about why excepted object is *mansub*, the Kufuiyun’s narration of half a line in *rajz*, and which category light *an* is unded when it comes before present verbs. The second section is to examine issues of morphology which are al-Mubarrid’s exception for the letter *ha‘* from excess letters, the Kufuiyun’s opinion about omissions in such as *tathakkarun*, their opinion of the reason why the letter *waw* is omitted in such as *ya’idu*, al-Zajjaj’s opinion about the change of *hamzah* in *masa‘ib*, and al-Mazini’s opinion about the change of *waw* with *kasrah* at the beginning of a word.

توطئة: الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم المرسلين، وعلى آله المطهَّرين، ورضي الله عن أصحابه أجمعين، وبعد:

فقد وقفت في أثناء مطالعتي لكتب العربية، وتحقيقي بعض المصنفات في النحو والصرف، على كثير من الآراء التي نُسبت لبعض أئمة هذا العلم، وفي مؤلفاتهم التي وصلت إلينا ما يخالفها، فاخترت ثماني من المسائل النحوية وخمسًا من المسائل الصرفية، وحررت القول فيها بالرجوع إلى أمّات المصادر والمراجع التي وردت فيها هذه المذاهب. فالمسائل النحوية هي: رأي الفراء في (لَهِنَّك)، ومذهب أبي عبيدة في (كان) في قول الله تعالى حكاية عن قوم مريم: ﴿قالوا كيف نُكَلِّمُ مَن كانَ في المهدِ صَبِيًّا﴾، وزيادة الواو العاطفة عند المبرد، و معنى (كان) الزائدة عند ابن السراج، ومذهب الزجاجي في (كان) الواقعة بين (ما) وفعل التعجب، والعامل في المستثنى النصب من الموجب عند السيرافي والجرجاني، ورواية الكوفيين قول الراجز (قد سالمَ الحيّات منه القَدَما)، ومذاهب النحويين في (أن) المخففة التي وقع بعدها مضارع مرفوع بلا فصل وليس قبلها فعل قلبي. والمسائل الصرفية هي: إخراج المبرد الهاء من حروف الزيادة،والمحذوف عند الكوفيين من التاءين المبدوء بهما المضارع، وعلّة حذف الواو من نحو (يَعِدُ) عند الكوفيين، وإبدال الواو همزة في (مَصائب) عند الزَّجّاج، وإبدال الهمزة من الواو المكسورة أولاً عند المازنيّ. وجعلت البحث في مبحثين: الأول في المسائل النحوية، والثاني في المسائل الصرفية.

والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفع بهذا البحث طلاب العلم وأهل العربية، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: المسائل النحوية

المسألة الأولى: رأي الفراء في (لَهِنَّك)

ذكر سيبويه أنَّ بعض العرب يقول في حال اليمين: ((لَهِنَّك لَرَجُلُ صِدقٍ))[1]، فذكر السيرافي أنَّ في قولهم ((لَهِنَّك)) ثلاثة أقوال، أحدها للفراء، وهو أنها مركبة من كلمتين، وأنَّ اللام والهاء في أولها بعض لفظ الجلالة (الله)، قال[2]: ((والثاني: قول الفراء، قال: هذه من كلمتين كانتا تجتمعان، كانوا يقولون: واللهِ إنَّك لَعاقلٌ، فخُلِطتا، فصار فيهما اللام والهاءُ من (الله)، والنون من (إنَّ) المشددة، وحذفوا ألف إنَّ، كما حذفوا الواو من أول: والله، وأنشد في لَهِنَّك قول الشاعر[3]:

لَهِنَّكِ مِن عَبسِيَّةٍ لَوَسيمةٌ على هَنَواتٍ كاذبٍ مَن يقولُها))

وتبعه في نسبة هذا القول للفراء أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)[4]، والرضي في (شرح الكافية)[5]، وأبو حيان الأندلسي، وزاد أنه قول قطرب والمفضل بن سلمة والفارسي، وذهب إلى أنَّ أصله عندهم: لَهِ إنَّك، ومعنى لَهِ: واللهِ، و(إنَّ) جواب القسم، واستدلَّ عليه بقول أبي أدهم الكِلابيّ: لَهِ ربي لا أقول ذلك، يريد: واللهِ ربي لا أقول ذلك، وحُذفت همزة إنَّ تخفيفًا. وأضاف أنَّ قطربًا حكى أنهم يقولون (لَهْ) بإسكان الهاء، وعليه يجوز أن يكون الأصل: لَهْ إنَّك،

فأُلقيت حركة الهمزة على الهاء، وحذفت الهمزة[6].

وهذا الرأي الذي نسبوه للفراء نسبه أبو عبيد في ((غريب الحديث)) للكسائي[7]، ونُسب في نوادر أبي زيد لأبي حاتم[8]، وهو قول قطرب والمفضل بن سلمة[9]، والفارسي[10]. وقيل: إنَّ المفضل حكاه عن بعضهم[11].

وإذا رجعنا إلى كتاب (معاني القرآن) للفراء تبين لنا أنه يرى أنَّ اللام والهاء في أول ((لَهنَّك)) زائدان، دخلا في أول إنَّ كما دخلت اللام والكاف عليها في لكنَّ، فقال بعد إنشاده البيت السابق: ((وُصل إنَّ هاهنا بلام وهاء كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره، فمما وصل من أوله (هذا)، و(هاذاك)، وصل بـ(ها) من أوله))[12]، فليس في هذا النص ما يدل على أنَّ اللام والهاء في أولها هما بعض كلمة أخرى، ولا أنهما بقية لفظ الجلالة (الله). وهذا القول نسبه الأنباري للكوفيين[13]. ونسبه الشاطبي للسهيلي[14].

وذكر الأزهري أنَّ الهاء ــ في مذهب الفراء ــ مبدلة من همزة إنَّ، واللام إنما هي لام القسم، قال[15]: ((قال الفراء في قول الشاعر: لَهنَّك: أراد لإنَّك، فأبدل الهمزة هاء، مثل هَراقَ الماءَ وأراق. قال: وأدخل اللام في إنَّ لليمين، ولذلك أجابها باللام في لَوَسيمة)). وهذا القول أيضًا مخالف لكلام الفراء السالف في كتابه (معاني القرآن). وهو قول سيبويه عينه[16].

نخلص من هذا إلى أنَّ المذهب الذي نسبه السيرافي ومن تبعه إلى الفراء إنما هو قول الكسائي، كما ورد في كتاب (العين) ما يدل على أنَّ صاحبه يذهب إلى ذلك، فقد قال في تفسير قولهم: لَهنَّك لرجلٌ عاقلٌ: ((أي: والله إنك لرجل عاقل))[17]. وأنَّ مذهب الفراء هو ما ذكره في كتابه (معاني القرآن)، وهو أنَّ اللام والهاء زيدا في أول إنَّ كما زيدت اللام والكاف ــ عنده ــ في لكنَّ. وقد نبَّه على وَهم السيرافي في هذه النسبة الدكتور محمد خير الحلواني[18].

المسألة الثانية: مذهب أبي عبيدة في (كان) في قول الله تعالى

حكاية عن قوم مريم: ﴿قالوا كيف نُكَلِّمُ مَن كانَ في المهدِ صَبِيًّا﴾[19].

قال الزجاج: ((قال أبو عبيدة: إنَّ معنى (كان) اللغو، المعنى: كيف نكلم من في المهد صبيًّا؛ لأنَّ كل رجل قد كان في المهد صبيًّا، ولكن المعنى: كيف نكلم من في المهد صبيًّا لا يَفهم مثله، ولا ينطق لسانه بالكلم))[20]. وتابعه في نسبة هذا القول إلى أبي عبيدة كل من ابن عطيَّة[21]، والقرطبي[22]، وأبي حيان[23].

قلت: هذا وهم، فإنَّ أبا عبيدة ذهب إلى أنها هنا لِما حدث ساعتَه[24]، والمعنى: كيف نكلم صبيًّا قد خُلق في المهد، يدلُّ على ذلك قوله في هذه الآية: ((و(كان) مواضع، فمنها لِما مضى، ومنها لِما حدث ساعته، وهو: كيف نكلِّم من حدث في المهد صبيًّا... وتجيء (كان) أيضًا زائدة، ولا تعمل في الاسم، كقوله[25]:

فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا ــ كانوا ــ كِرام

والمعنى: وديارَ جيرانٍ كرامٍ كانوا، و(كانوا) فضلٌ؛ لأنها لم تعمل فتنصب القافية))[26].

هذا ما ذكره أبو عبيدة مما له صلة بـ(كان) في الآية، ونحن نرى بجلاء أنه

ذهب إلى كونها تامَّة، ومرفوعها ضمير مستتر فيها، وليس في هذا القول أي إشارة إلى احتمال كونها في الآية زائدة ــ عنده ــ كما نسبوه إليه، وهي كالتي في قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَ ذو عُسْرةٍ فنَظِرةٌ إلى مَيْسَرةٍ﴾[27]، لكن مرفوعها في هذه الآية اسم ظاهر، وفي آية سورة مريم ضمير مستتر.

المسألة الثالثة: زيادة الواو العاطفة عند المبرد

ذكر أبو البركات الأنباري[28] أنَّ **أبا العباس المبرد** وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز زيادة الواو العاطفة، وحملوا على ذلك آيات كثيرة وأبياتًا من الشعر، ومنها قوله تعالى: ﴿وسيقَ الذين اتَّقَوا ربَّهم إلى الجنة زُمَرًا حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خَزَنَتُها سلامٌ عليكم طِبتُم فادْخُلوها خالدين﴾[29]، وقول امرئ القيس[30]:

فلمَّا أجَزْنا ساحة الحَيِّ وانْتَحى بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَل

فقد قال الكوفيون: إنَّ الواو في (وفُتِحت) وفي (وانْتَحى) زائدة، وجملة (فتحت أبوابها) جواب إذا، وجملة (انتحى بنا بطن خبت) جواب لمَّا.

وذكر بعضهم أنَّ هذه الواو إنما تزاد مع (لمَّا) و(حتى إذا) فقط، ولا تزاد مع غيرهما إلا شذوذًا[31].

وإذا عُدنا إلى ما وصل إلينا من كتب المبرد وجدنا فيها غير ما نسبه إليه الأنباري في هذه المسألة، فهو ذكر في (المقتضب)، أقوال النحويين فيها، وقال في زيادتها: (وهو أبعد الأقاويل)[32]. ويدل كلامه على أنه يقول بقول البصريين الذين لا يجيزون زيادة الواو هنا، ويذهبون إلى أنَّ جواب الشرط محذوف للعلم به والاعتياد في مثله، ويدل عليه ما يتقدم من خبر أو مشاهدة حال، فإنه قال في آية سورة الزمر: (وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل، فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيد)، ويعني بحذف الخبر حذف الجواب.

وذكر الزجاج مذاهب النحويين فيها، ونصَّ على أنَّ المبرد كان يذهب في هذا إلى حذف جواب الشرط، قال: (سمعت محمد بن يزيد يذكر أنَّ الجواب محذوف، وأنَّ المعنى: حتى إذا جاؤوها ــ إلى آخر الآية ــ سعدوا. قال: فالمعنى في الجواب: حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة)[33].

ومن ذهب إلى أنَّ الواو في قول امرئ القيس (وانتحى) عاطفة لا زائدة قال: الجواب قوله في صدر البيت التالي: (هَصَرتُ بِفَودَيْ رأسِها)[34].

وبهذا يتبين لنا أنَّ أبا البركات وهم في نسبة هذا المذهب للمبرد.

فإن قال قائل: فما تنكر أن يكون أبو العباس ذكر ذلك في أحد كتبه التي لم نقف عليها، أو أن يكون له في المسألة قولان؟

قلنا: يبعُد هذا لثلاثة أمور:

الأول: أنَّ أبا البركات الأنباري الذي نسب هذا المذهب إليه لم يسمّ كتابًا للمبرد ورد فيه هذا القول.

والثاني: أنَّ النحويين لم يذكروا أنَّ للمبرد في هذه المسألة قولين.

والثالث: أنَّ تلميذه الزجاج ــ وهو أعرف الناس بمذاهب شيخه ــ لم يرو

عنه هذا المذهب، بل روى عنه موافقته جمهور البصريين في ذلك. كما لم يحكه عن المبرد أحد من تلاميذه.

المسألة الرابعة: معنى (كان) الزائدة عند ابن السراج

زعم ابن يعيش أنَّ ابن السراج يرى أنَّ (كان) الزائدة لا تُحدث معنًى سوى التأكيد، ولا تدلُّ على الزمان، فقال وهو يتكلم في (كان) الزائدة: ((قال في أصوله: وحقُّ الزائد ألاَّ يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يُحدث معنًى سوى التأكيد))[35].

وأقول: قد وهم ابن يعيش في ذلك؛ لأنَّ هذا القول إنما قاله ابن السراج في حديثه عن زيادة الحروف[36]، والذي ينبغي أن يُعتدَّ به من أقواله هو ما قاله في حديثه عن زيادة الفعل، فإنه قال فيه: ((وتقول: ما ــ كان ــ أحسنَ زيدًا! وما ــ كان ــ أظرفَ أباك! فتُدخل كان ليُعلم أنَّ ذلك وقع فيما مضى، كما تقول: مَن ــ كان ــ ضربَ زيدًا؟ تريد: مَن ضربَ زيدًا، ومَن ــ كان ــ يُكلمك؟ تريد: مَن يكلمك، فـ(كان) تدخل في هذه المواضع وإن أُلغيت في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال))[37]. وقد أعاد هذا القول في حديثه عن زيادة الفعل في موضع آخر من كتابه (الأصول)، فقال في قولك: ما كانَ أحسنَ زيدًا: ((الكلامُ: ما أحسنَ زيدًا، و(كان) إنما جيء بها لتبيّن أنَّ ذلك كان فيما مضى))[38].

ويؤكّد صواب ما ذهبنا إليه أنَّ ابن السراج حين تحدث عن الإلغاء في الاسم والفعل والحرف والجملة كلها لم يقصر معنى الزيادة على التأكيد، بل أضاف إليه التبيين، فقال في مقدمة باب الزيادة والإلغاء: ((وإنما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا))[39].

المسألة الخامسة: مذهب الزجاجي في (كان) الواقعة بين (ما) وفعل التعجب

زعم العكبري[40] أنَّ الزجاجي ذهب إلى أنَّ (كان) الواقعة بين (ما) وفعل التعجب في نحو قولك: ما ــ كان ــ أحسنَ زيدًا! هي التامَّة التي ترفع الفاعل، وأنَّ فاعلها ضمير (ما). وذكر أبو حيان[41] هذا المذهب، ولم ينسبه.

وأقول: إنَّ نسبة هذا القول إلى الزجاجي وهم، فإنه ذهب إلى أنَّ (كان) الواقعة بين الصفة والموصوف في قول الفرزدق[42]:

فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا ــ كانوا ــ كِرامِ

زائدة، فقال: ((جعل كرامًا نعتًا للجيران، وألغى كان))[43].

ونصَّ في موضع آخر على أنَّ (كان) الواقعة بين ما وفعل التعجب، كقولك: ما كان أحسنَ زيدًا ناقصة، فقال: ((واعلم أنَّ كان تدخل في باب التعجب وحدها من بين أخواتها لاتّساعهم فيها، ولأنها أصل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: ما كان أحسنَ زيدًا، ما: رفعٌ بالابتداء، وكان: فعل ماض في موضع خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها))[44]. ويؤيد ما قلته تصريح ابن الضائع في شرح هذا الموضع من الجمل بأنَّ الزجاجي زعم أنَّ (كان) الواقعة بين

ما وفعل التعجب ناقصة[45].

المسألة السادسة: العامل في المستثنى النصب من الموجب عند السيرافي والجرجاني

نصَّ ابن عصفور[46] ــ وتبعه أبو حيان[47] ــ على أنَّ السيرافي ذهب إلى أنَّ الناصب هو ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا.

وإذا نظرنا في (شرح الكتاب) للسيرافي وجدناه قد ذهب إلى أنَّ الناصب هو الفعل وحده، قال: ((والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل إلا))[48].

وذكر ابن مالك أنَّ الجرجاني ذهب إلى أنَّ الناصب للاسم المستثنى هو (إلا) نفسها[49].

وإذا رجعنا إلى (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني رأينا أنه ذهب إلى أنَّ الناصب هو الفعل الذي قبله بوساطة إلا، قال: ((ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة إلا))[50].

المسألة السابعة: رواية الكوفيين قول الراجز:

قد سالَمَ الحيّات منه القَدَما

أنشد النحويون قول ابن جُبابة اللص ــ وهو شاعر جاهلي ــ يصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظهما[51]:

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَما الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

برفع الحَيَّات على أنه فاعل، والقدم: مفعول به، وهو مفرد. والأفعوان: مفعول به منصوب بفعل مضمر دلَّ عليه سالَمَ حملاً له على المعنى؛ لأنه قد عُلم أنها مُسالِمة كما أنها مُسالَمة؛ لأنَّ المُسالَمة إنما تكون من اثنين فصاعدًا، والتقدير: وسالمتِ القدمُ الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجعَما، فاستغنى بذكر أحد الفعلين عن الآخر، ودلَّ عليه[52].

وزعم ابن جني في كتاب (الخصائص) أنَّ الكوفيين رووه بنصب (الحيّات)، وذهبوا إلى أنَّ قوله (القَدَما) أصله: القَدَمان، فحذف نون المثنَّى، فيكون (الحيّات) مفعولاً به مقدَّمًا، ويكون (القَدَما) فاعلاً مؤخرًا، قال: ((ورواها الكوفيون بنصب الحَيَّات، وذهبوا إلى أنه أراد: القَدَمان، فحذف النون))[53]، وادَّعى في كتابه (سر صناعة الإعراب) أنهم جعلوا الأفعوان وما بعده بدلاً من الحَيّات[54].

ونسبه في (المبهج) و(سر صناعة الإعراب) إلى البغداديين[55]. والبغداديون عنده هم الكوفيون، وقد كرر هذا كثيرًا في كتبه، حتى إنه كان يستعملهما في المسألة الواحدة في الكتاب الواحد، فقد ذكر في (سر صناعة الإعراب) أنَّ البغداديين ذهبوا إلى أنَّ الحاء الثانية في (حَنْحَثَ) مبدلة من الثاء، وأنَّ أصله: حَنَّثَ، ثم ذكر في الصفحة التالية أنَّ هذا قول الكوفيين[56].

وهذا شيء لا ينفرد به أبو الفتح، بل يَشْرَكه فيه كثير من النحويين، ومنهم شيخه أبو علي الفارسي، وأبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، فقد قال

الفارسي: ((ومِن كلام أهل بغداد الكسائيّ والفراء: نحن جئناك بَه))[57]، فنسبهما إلى البلد الذي كانا يقيمان فيه. وقال ثعلب: ((وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء))[58]، فنسبهما إلى البلد الذي وُلدا فيه[59].

وتبعه النحويون وغيرهم في نسبة هذه الرواية إلى الكوفيين، ومنهم ابن السِّيد البَطَلْيَوْسيّ[60]، لكنه نسبه للفراء منهم، وابن عصفور[61]، وابن عدلان[62]، والقرطبي[63].

ولا أستغرب أن يكون ابن جني أخذ نسبة هذه الرواية للكوفيين من السيرافي، فإنه نسبها للفراء، لكنه لم يجزم بذلك كما جزم به ابن جني، وإنما ذكر أنها محكية عنه، فقال في (شرح كتاب سيبويه): ((وحُكي عن الفراء أنه قال: القَدَما: بمعنى القَدَمان، وهي رفع، وروى: قد سالَمَ الحَيَّاتِ ــ بكسر التاء ــ منه القَدَما))[64].

فإن قيل: هذا افتراض مستبعد؛ لأنَّ أبا الفتح لم يأخذ النحو عن السيرافي.

فالجواب: أنَّ عدم تلمذته له لا ينفي ما قلناه؛ لأنه ربما يكون أخذه من (شرح الكتاب). لكنني أرجّح أن يكون ابن جني قد سمع هذا من بعض الكوفيين، كأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم، فإنه قد أخذ عنه كثيرًا.

وإذا رجعنا إلى كتب الكوفيين تبين لنا أنهم أنشدوه كما أنشده سيبويه، فقد أنشده الأحمر برفع الحيات أيضًا، قال الأزهري بعد أن ذكر رواية الأحمر: ((نصب الأفعوانَ والشجاعَ بمعنى الكلام؛ لأنَّ الحيات إذا سالمت القدمَ فقد سالمَها القدمُ، فكأنه قال : قد سالمَ القدمُ الحياتِ ؛ ثم جَعَلَ الأفعوان بدلاً منها))[65].

وقال الفراء بعد أن أنشده: ((فنصب الشجاع، والحيّات قبل ذلك مرفوعة؛ لأنَّ المعنى: قد سالَمَتْ رجلَه الحيّاتُ وسالَمَتْها، فلمّا احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا على الحيّات))[66].

فالفراء معروف، والأحمر هو علي بن المبارك شيخ العربية وصاحب الكسائي، توفي سنة 194هـ[67].

وقد تنبه من المتأخرين إلى رواية الفراء عبد القادر البغدادي، فقال: ((وأقول: الفراء إنما رواه كسيبويه))[68]، وذكر بعده قول الفراء سالف الذكر.

ولا غرابة في أن ينسب بعضهم هذا القول للفراء وينسبه ابن جني للكوفيين؛ فإنَّ الفراء شيخ من شيوخ مدرسة الكوفة النحوية، ورأس من رؤوسها، ويُعدّ هو والكسائيّ المؤسِّسَين لهذه المدرسة، فكثير من آراء الفراء نُسبت للكوفيين، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه من أنَّ مميِّز (كم) الخبرية مجرور بـ(مِنْ) محذوفة لا بإضافة (كم) إليه[69]، فقد نسبه ابن يعيش[70] للكوفيين، ونسبه ابن مالك[71] للفراء.

وبناء على ذلك فإننا نرجح أنَّ ما نسبه ابن جني إلى الكوفيين، وما نسبه السيرافي إلى الفراء من رواية هذا الرجز التي ذكرناها ــ لا دليل عليه من كلامهم.

المسألة الثامنة: مذاهب النحويين في (أن) المخففة التي وقع بعدها مضارع مرفوع بلا فصل، وليس قبلها فعل قلبي

روي في الشعر وقوع (أن) الخفيفة، وبعدها فعل مضارع مرفوع، ولم يُفصل بينه وبينها بفاصل، وليس قبلها فعل قلبي، ومن ذلك قول الشاعر[72]:

يا صاحبيَّ فَدَتْ نَفسي نُفوسَكُما ... وحيثُما كُنتُما لاقيتُما رَشَدَا
إن تَحمِلا حاجةً لي خَفَّ مَحْمَلُها ... تَستَوجِبا نِعمةً عندي بها ويَدَا
أنْ تَقرآن على أسماءَ وَيْحَكُما ... مِنِّى السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدَا

وقول الآخر[73]:

إنِّي زَعيمٌ يا نُوَيْـ ... ـقةُ إن نَجَوتِ مِنَ الزَّواحِ
وسَلِمتِ مِن عَرَضِ الحُتُو ... فِ مِنَ العُدُوِّ إلى الرَّواحِ
أنْ تَهبطينَ بِلادَ قو ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

وقول حاتم[74]:

وإنِّي لأختارُ القِرى طاويَ الحَشا ... مُحاذرةً مِن أنْ يُقالُ : لئيمُ

وللنحويين في (أنْ) في هذه الأبيات وما أشبهها [75] ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّها المخففة من الثقيلة، وقد شذَّ اتصالها بالفعل، ونسبه إلى الكوفيين[76]، ابنُ مالك[77]، وابنُه بدر الدين[78]، وأبو حيان[79]، والمرادي[80]، وناظر الجيش[81]، وابن هشام[82]. وهو قول الفارسي وابن جني.

والثاني: أنَّها الناصبة للمضارع، أُهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية، فلم تعمل لمشابهتها لها في أنها تقدَّر مع ما بعدها بالمصدر، فلمّا أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهت بها في ترك العمل. ونسبه ابن مالك[83]، وابنه بدر الدين[84]، وأبو حيان[85]، والمرادي[86]، وناظر الجيش[87]، وابن هشام[88] للبصريين. وهو قول السيرافي[89]، والزمخشري[90]، وابن الأثير في حديثه عن حرفي المصدر[91]، وابن الحاجب[92]، وابن مالك[93]، والمالقي[94]. وأول من نسب هذا المذهب للبصريين والمذهب الأول للكوفيين هو ابن مالك، كما هو ظاهر كلام أبي حيان في (ارتشاف الضرب)[95].

والثالث: أنَّها مفسِّرة بمعنى أيْ، وهي في (أنْ تقرآن) تفسير للحاجة المذكورة في البيت المتقدم، وهو قول القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي في كتابه (شرح المفصل) كما نقل البغدادي[96].

ولنا تعقُّب على نسبة المذهب الأول إلى الكوفيين، ونسبة المذهب الثاني إلى البصريين، فإذا رجعنا إلى كتب الفريقين وجدنا ما يلي:

أولاً: أنَّ للفراء في هذه المسألة قولين:

أحدهما: نصَّ عليه في كتابه (معاني القرآن)[97]، حيث جعل (أنْ) في قول الشاعر (أنْ تهبطين) هي المخففة من الثقيلة. وعلة ذلك عنده أنَّ الضمير يحسن في مثل هذا؛ إذ يصح أن يقدر: أنك تهبطين.

والثاني: نُسب إليه، وهو أنَّ (أنْ) في قول الشاعر: (من أنْ يُقالُ لئيمُ)، وقول الآخر: (أنْ تقرآن) ــ هي الثنائية الناصبة للمضارع، لكنها لم تعمل فيهما. وقد نسبه إليه أبو بكر بن الأنباري[98]، وحكى عنه أنَّه قال: ((شبه أنْ بـ(الذي)، فوصلها بالمستقبل المرفوع، كما يصل (الذي) به))[99].

قلت: لعلَّ الفراء جعل (أنْ) هاهنا مهملة حملاً على (الذي) على مذهب أصحابه الكوفيين الذين يجيزون أن يكون (الذي) حرفًا مصدريًّا[100].

ثانيًا: أنَّ ثعلبًا ذهب إلى أنَّ (أنْ) في قول الشاعر: (أنْ تقرآن) هي الناصبة للمضارع، أُهملت حملاً على (ما)، فقال فيه: (هذه لغةٌ، تُشَبَّه بما)[101]. ونسبه إليه ابن جني في كتاب (التعاقب) كما قال الشاطبي[102]. ونسبه في (سر صناعة الإعراب) إلى الكوفيين[103]. وظاهر مذهب الكسائي فيما حكاه ابن الأنباري في رواية الرفع في قول حاتم: (من أنْ يُقالُ لئيمُ) أنَّ (أنْ) فيه هي الناصبة للمضارع، لكنها أُهملت، فلم تعمل فيه[104].

وبهذا يتبين لنا أنَّ نسبة المذهب الثاني للبصريين غير مسلَّمة، فالذي قال به منهم هو السيرافي كما رأينا، وأنَّ المذهبين قال بهما الكوفيون.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: إخراج المبرد الهاء من حروف الزيادة

ذكر ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب)[105] أنَّ أبا العباس محمد بن يزيد المبرد كان يُخرج الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنها تلحق للوقف في نحو اخْشَهْ وارْمِهْ وهُنَّهْ ولكنَّهْ، وتأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث بعد تمام الكلمة، فهي لم تأت في كلمة مبنية على الهاء.

وتبعه في ذلك ابنُ يعيش، ونسب إليه أنه قال: ((ولا أعدّها مع الحروف التي كثرت زيادتها واطَّرَدت))[106]. وابن الحاجب في (الشافية)[107]. وابنُ عصفور في (الممتع)، فنصَّ على أنَّ المبرد زعم أنها لا تزاد إلا في الوقف لبيان الحركة في نحو فِهْ وارْمِهْ[108]. وأبو حيان[109]. والمرادي[110]، وآخرون.

ويعد ابن جني أول من نسب هذا المذهب للمبرد فيما أعلم، فقد ذكره على سبيل الجزم. وذكره عبد القاهر الجرجاني، ولم يجزم به، فقال: ((وحكي أنَّ أبا العباس كان يخرج الهاء من حروف الزيادة))[111].

وإذا نظرنا في كتاب المبرد (المقتضب) وجدناه يعدّ الهاء من أحرف الزيادة، فقد قال في باب معرفة الزوائد ومواضعها: ((وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم))[112]. ولمَّا وصل إلى ذكر مواضع زيادتها اقتصر على زيادتها لبيان الحركة، ولخفاء الألف، فقال: ((والهاء تزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف. فأما بيان الحركة فنحو قوله: ارْمِهْ، ﴿وما أدراكَ ما هِيَهْ﴾[113]، و﴿فبِهُداهُم اقتَدِهْ﴾[114]. وأما بعد الألف فقولك: يا صاحباه، ويا حسرتاه))[115]. ولعل ابن جني نظر في هذا الموضع، ونسب إلى أبي العباس إخراجه الهاء من أحرف الزيادة. والمبرد في اقتصاره على

ذكر هذين الموضعين لزيادة الهاء في هذا الباب تابع لسيبويه، فإنَّ سيبويه عندما ذكر مواضع زيادتها في (باب علم حروف الزوائد) لم يذكر فيه سوى زيادتها لتبيّن بها الحركة، وبعد ألف المد في الندبة والنداء[116].

لكن المبرد ذكر في موضع آخر من (المقتضب) كلمة، وقضى بزيادة الهاء فيها، فقال في (باب المحذوف والمزيد فيه) ما نصُّه: ((فأما ما يُزاد في مثل قولهم: أُمَّهات، وهي في الإفراد أُمٌّ))[117]. ثم قال في الصفحة عينها: ((فأمَّا أُمَّهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد، تُزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت، ولو قلت أُمَّات لكان هذا على الأصل، ولكنْ أكثر ما يُستعمل أُمَّهات في الإنس، وأُمَّات في البهائم، فكأنها زيدت للفرق)).

ويبدو أنَّ أبا الفتح لم يقف على قول المبرد هذا، أو وقف عليه لكنه نسيه، والدليل على ذلك قوله تحت عنوان (زيادة الهاء) في (باب الهاء) من (سر صناعة الإعراب) بعد أن نسب إلى المبرد إخراجها من أحرف الزيادة: ((وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرضي عندنا، وذلك أنَّ الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكره أبو العباس، فمما زيدت فيه الهاء قولهم أُمَّهات، وزنه فُعْلهات، والهاء زائدة لأنه بمعنى الأُمّ، والواحدة أُمَّهة))[118]؛ أفرأيت كيف استدلَّ في الرد على المبرد بكلمة نصَّ المبرد نفسه على زيادة الهاء فيها، وهذا قاطع في الدلالة على صحة ما ادَّعيناه من عدم اطِّلاعه على قول المبرد سالف الذكر. ويمكن أن يكون ابن جني قد سها في هذه المسألة، فنسب هذا المذهب لأبي العباس وهو ليس له. لكني أستبعد هذا؛ لأننا لا نعرف أحدًا من المتقدمين ذهب هذا المذهب في الهاء فندفع عن ابن جني هذا الوهم.

وقد نسب بعض المتقدمين إلى المبرد قوله بزيادة الهاء، فقال الأزهري: ((وقال المبرد: الهاء من حروف الزيادة، وهي مزيدة في الأُمَّهات، والأصل الأُمّ، وهو القصد))[119].

المسألة الثانية: المحذوف عند الكوفيين من التاءين المبدوء بهما المضارع

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان مفتوحتان: تاء المضارعة، وتاء أصلية، نحو: تَتَذَكَّرُ، وتَتَناوَلُ ــ جاز تخفيفه بالاقتصار على تاء واحدة وحذف الأخرى، فتقول: تَذَكَّرُ، وتَناوَلُ. ومن الأمثلة على ذلك قول الله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها بإذنِ ربِّهم مِن كلِّ أمرٍ﴾[120]، وقوله سبحانه: ﴿تَظاهَرونَ عليهم بالإثمِ والعُدوانِ﴾[121].

وقد اختلف النحويون في المحذوفة منهما: فذهب البصريون إلى أنها الثانية. واختُلف في مذهب الكوفيين في ذلك، فقال مكي بن أبي طالب: ((وهي الأولى عند الكوفيين))[122]. وتبعه في ذلك أبو البركات الأنباري[123] وتبعهما أبو حيان، فجزم به في كتابه (ارتشاف الضرب)[124]، وخالد الأزهري[125]. وذكر أبو حيان في (التذييل والتكميل) أنَّ غير ابن مالك نسبه لهم[126].

وذكر السيرافي لهم في ذلك قولين، فنصَّ على أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّ المحذوفة هي الأولى، وبعضهم أجاز أن تكون الأولى وأن تكون الثانية[127] ــ

وعنه في ((المقاصد الشافية))[128] ــ وتبعه في ذلك الرضي في ((شرح الشافية))[129].

ولم يصرح باسمهم ابن يعيش، وقال بعد أن ذكر مذهب البصريين: ((وقال بعض الأصحاب: المحذوفة الأولى. قالوا: ويجوز أن تكون الثانية))[130].

ونسبه الدكتور تركي العتيبي لهشام والكوفيين[131].

وإذا رجعنا إلى كتب الكوفيين وغيرهم يتبيَّن لنا أنَّ الأمر ليس كما قال هؤلاء، فقد نصَّ الفراء على أنه يجوز أن تكون المحذوفة الأولى وأن تكون الثانية، قال: ((وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله: ﴿لعلكم تَذَكَّرون﴾[132]، ومثل قوله: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فقد أبلغتُكم﴾[133]))[134].

وتبع أبو بكر بن الأنباري الفراءَ، فقال في ﴿تَنَزَّلُ﴾ من قوله تعالى ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها بإذن ربِّهم مِن كلِّ أمرٍ﴾[135]: ((فمعناه تَتَنَزَّلُ الملائكةُ، فاستُثقِلَ الجمع بين تاءين، فحذف إحداهما. قال الفراء: يجوز أن يحذف الأولى، ويجوز أن يحذف الثانية))[136]. ونسبه إلى الفراء أيضًا ابن خالويه[137].

والذي ذهب إلى أنَّ المحذوفة هي الأولى هو هشام بن معاوية الضرير، نصَّ على ذلك أبو بكر بن الأنباري، قال: ((وقال هشام: المحذوفة هي الأولى))[138]. وكذا قال ابن خالويه[139]. وكذلك فعل ابن مالك، فقال: ((والمحذوفة هي الثانية لا الأولى، خلافًا لهشام))[140]. ومثله عند ابن هشام في (أوضح المسالك)[141].

نخلص من هذا إلى أنَّ الذي انفرد بهذا المذهب منهم هو هشام بن معاوية الضرير وحده، ولم يوافقه في ذلك أحد من الفريقين البصريين والكوفيين، صرَّح بذلك الزجاجي، قال: ((والوجه أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنَّ الأولى دليل الاستقبال، وعلى ذلك إجماع النحويين إلا هشام بن معاوية، فإنه قال: المحذوفة الأولى))[142].

ونبَّه إلى انفراد هشام بهذا الرأي الدكتور محمد خير الحلواني[143].

ويتضح لنا من كل ذلك أنَّ السيرافي هو الذي نقل المذهبين عنهم، لكنه لم ينسب كلاً منهما إلى صاحبه

المسألة الثالثة: علة حذف الواو من نحو (يَعِدُ) عند الكوفيين

ذكر أبو جعفر النحاس أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ الواو إنما حُذفت من نحو يَعِدُ ويَزِنُ ويَقِي فرقًا بين ما يتعدَّى من هذا الباب وما لا يتعدَّى، فالمتعدي نحو وَعَدَه يَعِدُه، وغير المتعدي نحو وَحِلَ يَوْحَلُ، ووَجِلَ يَوجَلُ[144]. وتبعه في نسبة ذلك إليهم أبو البركات الأنباري[145]، وابن يعيش[146].

وإذا عدنا إلى مصنفات الكوفيين ومن نقل عنهم رأينا لهم مذهبين: أحدهما ما ذكره النحاس وأبو البركات، والآخر ما ذهب إليه البصريون، وهو أنها حذفت لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة.

أمَّا المذهب الأول فذهب إليه منهم الفراء، قال: ((فأمَّا الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل وَزَنَ يَزِنُ، والذي لا يقع تثبت واوه في يَفعل))[147]. ويستوي في ذلك

عنده ما كانت عين مضارعه مكسورة وما كانت عينه مفتوحة، وقد أوضح مذهبه في ذلك بجلاء ابن جني، فقال: ((وقال الفراء: إنَّ الواو إنما حُذفت من يَعِدُ ويَزِنُ لأنهما متعدِّيان. قال: وكذلك كل فعل متعدٍّ. قال: ألا ترى أنهم قالوا وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ، فأثبتوا الواو لمَّا كان وَجِلَ ووَحِلَ غير متعدِّيين))[148]. وكذا فعل ابن عصفور[149].

ونسبه أبو بكر بن الأنباري إلى الكسائي، قال: ((وقال الكسائي: حذفت الواو فرقًا بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يَزِنُ الأموالَ، ويَلِدُ الأولادَ، وغير الواقع: وَجِلَ يَوْجَلُ، وَحِلَ يَوْحَلُ))[150].

وأمَّا المذهب الثاني فذهب إليه منهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، جاء في مجالسه ما نصه: ((وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، كان يَوْزِنُ ويَوْعِدُ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا يَزِنُ. ووَجِلَ يَوْجَلُ، ثبت الواو لأنَّ بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يُستثقل))[151].

وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري، قال في يَقِرُهُ: ((وكان الأصل فيه يَوْقِره، فحُذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حُذفت من يَزِنُ ويَلِدُ))[152].

وقد نبَّه إلى هذه المسألة بإيجاز الدكتور محمد خير الحلواني[153].

ويتبين لنا من هذا أنَّ ما نُسب للكوفيين في هذه المسألة إنما هو مذهب الكسائي والفراء منهم، وذهب ثعلب وأبو بكر بن الأنباري فيها مذهب البصريين.

المسألة الرابعة: إبدال الواو همزة في (مصائب) عند الزجاج

قال أبو إسحاق الزجاج في قول العرب (مَصائب): ((وقد أجمع النحويون على أن حكوا مَصائب في جمع مُصيبة ــ بالهمز ــ وأجمعوا أنَّ الاختيار مَصاوب، وهذه عندهم من الشاذّ، أعني مَصائب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وِسادة: إسادة، إلا أنَّ هذا البدل في المكسورة يقع أولاً كما يقع في المضمومة، نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾[154]، وإنما هو من الوقت، والمضمومة تُبدل في غير أوَّل، نحو أدْور، يقولون: أدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك.

ولا أعلم أحدًا فَسَّر ذلك غيري، وهو أحسن من أن يُجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يُتَّبَع فيه السماع، ولا يُجعل قياسًا مستمرًّا))[155].

وإنما كان البدل في مصائب شاذًّا لأنَّ الواو التي أبدلت منها الهمزة أصلية لا زائدة، وهي متحركة في المفرد في الأصل، فإنَّ أصل مُصيبة عندهم: مُصْوِبة، على وزن مُفْعِلة، فنُقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها، وقُلبت الواو ياء لسكونها بعد نقل الكسرة منها وانكسار ما قبلها، وإنما يُبدل حرف اللين في مثل هذا في الجمع همزة إذا كان في المفرد مدّة زائدة ثالثة، نحو: رسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، والواو في مُصْوِبة أصلية متحركة.

وقد تعقَّب أبو علي الفارسي شيخه الزجاج في تعليله همز الواو في قول العرب (مَصائب)، فقال: ((فأمّا قول أبي إسحاق في مصائب إنَّ الهمزة عنده بدلٌ من الواو المكسورة على حدّ إبدالها في إسادة فليس القول عندي كذلك، وسأذكر

وجه الفساد))[156].

ثم ردَّ عليه بعد أن ذكر وجوه مواقع الواوات والإبدال فيها، فقال: ((فقول أبي إسحاق في مصائب إنه أُبدل على حدّ الإبدال في إسادة لا يستقيم؛ لأنَّ المكسورة لا تُبدَل غيرَ أوَّل ... وقول النحويين إنه على جهة الغلط أشبه بالصواب من حيث كان أكثر نظيرًا، وقوله إنما يحصل فيه على دعوى مجردة من البرهان ... ولا ينبغي أن يجوز البدل في المكسورة غير أول من حيث جاز في الأوَّليّة؛ لأنَّ البدل أولاً أقوى لكثرته ... فليس يلزم إذا أُبدل حرف من حرف في موضع أن يُبدل في موضع آخر ...))[157].

وإذا تأمَّلنا كلام أبي علي ألفيناه قد بناه على أنَّ أبا إسحاق قاس إبدال الهمزة من الواو في مصائب على إبدالها منها أولاً في قول بعض العرب إسادة في وسادة، وإعاء في وِعاء، وإشاح في وشاح. وتبعه في ذلك تلميذه أبو الفتح بن جني[158].

وسبقهما إلى هذا التفسير تلميذ الزجاج أبو جعفر النحاس، لكنه لم يخطِّئه، واقتصر على ذكره، فقال: ((قال الأخفش: إنما جاز مصائب لأنَّ الواحدة معتلّة. قال أبو إسحاق: هذا خطأ، يلزمه أن يقول: مَقائم، ولكن القول عندي أنه مثل وسادة وإسادة))[159]، يعني في جمع مَقامة.

واجتزأ الأزهري بعض قول الزجاج المذكور، فصار القول يوحي لقارئه بما ذهب إليه النحاس والفارسي وابن جني، قال الأزهري عن الزجاج: ((قال: وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا وسادة وإسادة))[160].

وعلى هذا جرى الواحدي في التفسير البسيط، فقال: ((وعند أبي إسحاق الهمزة في مصائب بدل من الواو المكسورة على حد إبدالها في إسادة))[161].

وأقول: هم واهمون في ذلك، فإنَّ الزجاج لم يقس مصائب على إسادة، ولو فعل ذلك لكان اعتراض أبي علي عليه صحيحًا، لكنه قاس مصائب على قول العرب في جمع دارٍ: أدْؤُر، فإنَّ الواو في أدْؤُر هي في المفرد ــ وهو دار ــ عين متحركة في الأصل؛ لأنَّ أصل دارٍ: دَوَرٌ على وزن فَعَلٍ، وقلب هذه الواو همزة في أدْؤُر مطرد لانضمامها، كما يكون مطَّردًا إذا كانت مضمومة أولاً، كقولهم في وُجُوه: أُجُوه، وفي وُقِّتَتْ: أُقِّتَت وإن كان قلبها أولاً أقوى. والزجاج التمس لهذا القلب في مصائب وجهًا من القياس لئلا يخطئ العرب في ذلك.

ويدلُّ على صحة ما زَعمناه في ذلك قولُ أبي إسحاق في ثنايا النص الذي ذكرناه في مطلع المسألة: ((والمضمومة تُبدَل في غير أول، نحو أدْؤُر، يقولون: أدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك))، إنه نصٌّ صراحة على أنَّ إبدال الواو المكسورة غير أول همزة في مصائب إنما كان حملاً على إبدالها مضمومة غير أوَّل، فهو قد حمل المكسورة غير أول على المضمومة غير أول، والعرب قد حملوا الواو المكسورة أولاً على الواو المضمومة أولاً، فكما جاز إبدال الواو المضمومة همزة إذا كانت أولاً كذلك جاز إبدالها مكسورة أولاً في لغة بعض العرب.

وأمّا قوله ((وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في

وِسادة: إسادة)) فلا يدل على أنه حمل إبدال الواو المكسورة غير أول على إبدالها أولاً، إنما جاء بذلك على سبيل التمثيل لبيان أنَّ الواو المكسورة تُبدل همزة؛ ألا تراه قد قال بعد قوله السابق: ((إلا أنَّ هذا البدل في المكسورة يقع أولاً كما يقع في المضمومة))، فكأنه يقول: إنَّ إبدال الواو المصدَّرة المكسورة همزة محمول على إبدالها مضمومة إذا كانت أولاً. وإذا كان ذلك كذلك وجب حمل قوله: ((والمضمومة تُبدَل في غير أول، نحو أدْؤُر، يقولون: أدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك)) على أنه يريد به ما ذكرناه من حمل مصائب على أدْؤُر لا على إسادة.

ويزيد الأمر وضوحًا أنَّ الزجاج قد نصَّ في آخر كلامه على أنَّ هذا الإبدال في مصائب يُتَّبَع فيه السماع، ولا يجوز قياسه. فكأنه بهذا القول يقول: إنَّ حمل مصائب على أدؤُر لا يعني أنه يُجعل أصلاً يقاس عليه كما جُعل الإبدال في إسادة ونحوها مقيسًا مع أنه محمول على أُقِّتَت.

وهذا الذي ذهبتُ إليه في تعليل مذهب الزجاج قال به من المتأخرين أبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل، قال: ((وزعم أبو إسحاق أنَّ مصائب قُلبت فيه الواو المكسورة همزة وسطًا تشبيهًا بالواو المضمومة، فكما أنَّ الواو المضمومة تُبدل همزة جوازًا فكذلك جاءت الواو المكسورة، أُبدلت همزة بجامع ما اشتركا فيه من الثقل))[162].

المسألة الخامسة: إبدال الهمزة من الواو المكسورة أولاً عند المازني

قال ابن عصفور في (باب إبدال الهمزة من الواو) في كتابه (الممتع في التصريف): ((وزعم المازنيُّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة[163] بقياس، بل يُتَّبَع في ذلك السماع))[164].

وأقول: قد وهم ابن عصفور في نسبة هذا المذهب إلى المازنيّ، ويُرَدُّ عليه بأمور، هي:

الأول: قول المازني في كتابه (التصريف) الذي وصل إلينا في شرح ابن جني له المسمى (المنصف)، فقد قال المازني: ((واعلَمْ أنَّ الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورةً فمِن العرب مَن يُبدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطَّردًا فيها، فيقولون في وِسادة: إسادة، وفي وِعاء: إعاء، وفي الوِفادة: إفادة ... ويقولون إشاح في وِشاح))[165]. فأنت ترى أنَّ أبا عثمان قد نصَّ بأنَّ هذا الإبدال لغة لقوم من العرب، وأنَّه مطَّرد عندهم، ولم يذكر أنه يجوز القياس عليه أو لا يجوز، ولم يبيِّن ابن جني في شرحه مذهب المازني، ولو كان له رأي مخالف لمذهب الجمهور لمَا أغفله أبو الفتح.

الثاني: أنَّ الزمخشري زعم أنَّ المازنيّ يرى أنَّ هذا الإبدال قياس[166]. وتابعه في ذلك ابن يعيش، قال في كتابيه: شرح الملوكي في التصريف، وشرح المفصل: ((واعلَمْ أنَّ أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس، إلا أبا عثمان فإنه كان يَطرُد ذلك فيها إذا وقعت فاءً))[167]. فهو قد نسب مذهب السماع إلى الجمهور، ومذهب القياس إلى المازني.

الثالث: أنَّ أبا علي الفارسي نسب في كتابه (التكملة) القول بالقياس إلى

المازني، ونسب القول بالسماع إلى أبي عمر الجرمي، وسكت عن مذهب الجمهور، ولم يصرِّح برأيه في ذلك، فقال: ((وأبو عثمان يذهب إلى أنَّ إبدالها مكسورةً مطَّرد، وأبو عمر يَقصُر ذلك على المسموع))[168]. ونقل في كتاب (الإغفال) عن أبي بكر عن أبي العباس أنَّ أبا عمر[169] لا يرى هذا الإبدال مطَّردًا، وأنَّ ما سُمع من ذلك نحو قولهم إسادة وإعاء وإفادة من الشواد[170].

وكان لأبي علي في هذا الإبدال قولان، فصرَّح مرة بأنه غير مقيس[171]، ونقله عنه ابن جني أيضًا[172]. ونَقل عنه مرة أخرى أنه يرى أنَّ هذا الإبدال كالمطَّرد، فقال في (المنصف) وهو يتكلم في امتناع زيادة الواو أوَّلاً: ((فسألتُ أبا علي وقت القراءة عليه[173]، فقلت له: لِمَ كان ذلك؟ ... فقال: إنما امتنع ذلك في الواو لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطَّرد فيها قلبها همزة ... ولو زيدت مكسورة أيضًا لجاز قلبها جوازًا كالمطَّرد، نحو: إسادة ...))[174].

وهو رأي ابن جني أيضًا، فقد قال في المسألة نفسها في كتاب آخر: ((فلو زيدت أولاً مضمومة لاطَّرد فيها الهمز ... ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزًا وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة))[175].

الرابع: أنَّ عبد القاهر الجرجاني صرَّح في شرحه كتاب (التكملة) للفارسي بأنَّ المازنيّ وحده الذي جعل همز هذه الواو مطَّردًا على سبيل الجواز دون الوجوب، وغيره يقصره على السماع[176].

الخامس: أنَّ السيرافيّ بيَّن في شرح كتاب سيبويه أنَّ هذا الإبدال مطَّرد، ولم يذكر فيه خلافًا[177].

السادس: أنَّ ابن الحاجب قد نصَّ في (الشافية) على أنَّ المازنيّ أجاز همز الواو المكسورة أولاً[178].

السابع: أنَّ ابن عصفور نفسه قد ذكر في كتابه (الشرح الصغير على الجمل) أنَّ مذهب المازني وجمهور النحويين في هذه المسألة هو القياس على ما سُمع، وأنَّ الجرميّ هو الذي زعم أنه لا يجوز، بل يُتَّبَع في ذلك السماع[179].

والذي أراه في هذه المسألة أنَّ المازني لم يصرح في نصه السابق في كتاب (التصريف) بأنَّ هذا الإبدال جائز قياسًا ولا بأنه مقصور على السماع، وكل ما يتضح من كلامه هو أنَّ هذا الإبدال مطرد في لغة قوم من العرب. وأظن أنَّ ما ذكرتُه قد أبان بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ ما نسبه ابن عصفور في الممتع إلى المازني غير صحيح.

ولكن يَرِدُ على ما ذهبنا إليه هنا قولُ أبي حيان في (ارتشاف الضرب): ((ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدَّرة همزة، فتقول إشاح في وِشاح. وقال ابن مالك: هو مطَّرد على لغة. ولا أعلم أحدًا نصَّ على أنَّ ذلك لغة، وظاهر كلام سيبويه أنَّ ذلك مقيس، وهو مذهب الجمهور. وقال المبرد: لا يطَّرد. والقولان عن الجرميّ والمازنيّ))[180].

ونحن نناقش هذا القول، فنقول: أمَّا قوله ((ولا أعلم أحدًا نصَّ على أنَّ ذلك لغة)) فهو سهو من أبي حيان ــ رحمه الله ــ فقد نصَّ على ذلك سيبويه،

فقال: ((ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مُجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أوَّلاً ...))[181]. كما نصَّ عليه المازني أيضًا في النص الذي أثبتناه في أول هذه المسألة، وذلك قوله: ((واعلمْ أنَّ الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورةً فمن العرب مَن يُبدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطَّردًا فيها))[182]. وهي لغة لهذيل، وقد نصَّ أبو حيان نفسه في (البحر المحيط) على أنَّ هذا الإبدال مطَّرد في لغة هُذيل[183].

وأمّا قوله ((وظاهر كلام سيبويه أنَّ ذلك مقيس)) فغير مسلَّم؛ ألا ترى أنَّ سيبويه حكى ذلك عن بعض العرب دون أن يشير إلى كونه مقيسًا أو موقوفًا على السماع، ولو كان يراه قياسًا لنصَّ على ذلك صراحة، كالذي نراه في قوله وهو يتحدث عن إبدال الواو المصدَّرة المضمومة همزة: ((اعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها))[184].

وأمَّا قوله ((وقال المبرد: لا يطَّرد)) فالذي في مصنفات أبي العباس هو خلاف ما نسبه إليه أبو حيان، فهو أول من أجاز القياس فيها فيما أعلم، نصَّ عليه في (الكامل) و(المقتضب)، قال في (الكامل): ((وكل واو مكسورة وقعت أولاً فهمزها جائز))[185]. وقال في (المقتضب): ((فإن انكسرت الواو أولاً فهمزها جائز))[186].

وأمّا قوله ((والقولان عن الجرميّ والمازنيّ)) فهو قول غير محقَّق، فإنه لم ينسب إلى المازني القول بعدم القياس إلا ابن عصفور في كتابه (الممتع) كما أسلفت، وإنَّ أبا حيان نفسه قد ذكر في كتاب آخر له أنَّ ابن عصفور نفسه قد ذكر في كتابه (شرح الجمل الصغير) أنَّ مذهب المازني هو جواز القياس، وأنَّ المنع هو مذهب الجرمي[187]، كما سنرى بعد قليل.

فهل يسوغ لنا بعد هذا البيان أن نقول إنَّ المازني منع القياس، أو إنه نُقل عنه وعن الجرمي المذهبان: المنع، والجواز؟

فإن قيل: لعلَّ المازنيّ ذهب إلى المنع في كتاب آخر غير كتاب (التصريف)، أو لعله نُقل عنه هذا مشافهة دون أن يثبته في شيء من كتبه.

قلنا: لم ينص أحد ممن ذكر رأي المازني في هذه المسألة على اسم كتاب من كتبه ورد فيه مذهبه في هذه المسألة، ولم يُنسب إلى أحد من تلاميذه أنه نَقل ذلك عنه. ولا ينبغي أن نَنسب إلى أحد قولاً لم يُذكر في كتاب له، ولم ينقله عنه أحد سماعًا.

ولئن كان أبو حيان قد اختصر المسألة في (الارتشاف) فإنه قد حرَّرها في (التذييل والتكميل) عند شرح قول ابن مالك في ((فصل إبدال الهمزة من أحرف اللين)) من باب التصريف؛ فذكر أنَّ فيها خلافًا، وتلخيصه فيما يلي:

1: مذهب الجمهور: أنَّ هذا الإبدال مطَّرد منقاس.

2: مذهب المازني: روي عنه قولان: أحدهما: عدم القياس، ونقله عنه ابن عصفور في (الممتع). والآخر: القياس: ونقله عنه ابن عصفور في (شرح الجمل

الصغير)، وأبو علي الشلوبين.

3: مذهب الجرمي: وروي عنه قولان: أحدهما: عدم القياس، ونقله عنه ابنُ جني عن أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس، وابنُ أبي الربيع في كتاب (المُلخَّص)، وابن عصفور في (شرح الجمل الصغير). والآخر: القياس، نقله عنه الشلوبين.

4: مذهب سيبويه: وروي عنه قولان: أحدهما: عدم الاطِّراد، ونسبه إليه الشلوبين. والآخر: الاطِّراد، ونسبه إليه ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان.

5: مذهب ابن عصفور: الاطِّراد.

6: مذهب ابن الضائع: عدم الاطِّراد.

7: مذهب السيرافي: الاطِّراد[188].

هذا ملخص ما قاله أبو حيان، وبالنظر فيه يتبين لنا أنَّ الذي نَسب إلى المازني القول بعدم الاطِّراد هو ابنُ عصفور في كتابه (الممتع)، وأنَّ الذي نسب إلى الجرمي القول بالاطِّراد هو الشلوبين، ولم يذكرا مصادرهما في ذلك. بينما نَقل القولَ بعدم القياس عن الجرميّ ابنُ جني بسنده إلى المبرد، والمبرد تلميذ الجرمي والمازني، فهو أعرف من غيره بمذهب كل منهما، وابن جني متقدم على الشلوبين وابن عصفور؛ لذا يكون الأخذ بما ذكره ابن جني أولى من الأخذ بقولهما لتقدمه عليهما ولإسناد القول إلى تلميذ المازني والجرمي.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم.

الحواشي

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب [56] 3: 150.
(2) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب [58] 11: 72.
(3) البيت بلا نسبة في الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 466 وأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 5: 122 وفيه تخريجه.
(4) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف [40] 1: 216.
(5) الرضي، محمد بن الحسن: شرح الكافية [48] 2: 1277.
(6) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 5: 125 - 126.
(7) أبو عبيد، القاسم بن سلام: غريب الحديث [34] 4: 74 - 75، 225. والأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة [38] 10: 503.
(8) أبو زيد، سعيد بن أوس: النوادر [33] ص 202.
(9) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 5: 125. والبغدادي، عبد القادر بن عمر: الخزانة [43] 10: 335 - 344 [عند الشاهد 861].
(10) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: الحجة [64] 4: 381 - 385.
(11) الرضي، محمد بن الحسن: شرح الكافية [48] 2: 1277.
(12) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 466.
(13) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف [40] 1: 209 - 211.
(14) الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية [60] 2: 347.
(15) الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة [38] 6: 423.
(16) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب [56] 3: 150 و السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب [58] 11: 71.
(17) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين [69] 6: 179.
(18) الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي [47] ص 180 - 181.
(19) سورة مريم: الآية 29.
(20) الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه [50] 3: 328.
(21) ابن عطية، عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز [21] 4: 14.
(22) القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن [71] 11: 69.
(23) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط [29] 6: 177.
(24) أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن [35] 2: 7، فتكون بمعنى الحدوث والوجود.
(25) الفرزدق، همام بن غالب: ديوان الفرزدق [70] 2: 835.
(26) أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن [35] 2: 7.
(27) سورة البقرة: الآية 280.
(28) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف [40] 2: 456 [المسألة 64]، والحلولني، محمد خير: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين [47] ص 186 - 187.
(29) سورة الزمر: الآية 73.
(30) امرؤ القيس بن حجر: ديوان امرئ القيس [39] ص 15، والأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [41] ص 54. أجزنا: قطعنا. والخبت: بطن من الأرض غامض. والقفاف: جمع قُفّ، وهو ما غلظ من الأرض وارتفع. والعقنقل: المنعقد الداخل بعضه فوق بعض.
(31) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 238 والأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [41] ص 55، والهروي، علي بن محمد: الأزهية [80] ص 236.
(32) المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب [75] 2: 80 - 81.

(33) الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه [50] 4: 363 - 364، وقدَّر الزجاج الجواب المحذوف: دخلوها. وعنه في ابن الشجري، هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري [7] 2: 120 - 121.
(34) الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [41] ص 55. هصرت: جذبت وثنيت. والفودان: جانبا الرأس.
(35) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل [28] 7: 99.
(36) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول [5] 2: 259.
(37) المرجع السابق 1: 106، 2: 258، والفارسي، الحسن بن أحمد: المسائل البغداديات [66] ص 167.
(38) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول [5] 2: 258.
(39) المرجع السابق 2: 257.
(40) العكبري، عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب [62] 1: 204.
(41) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 10: 217.
(42) تقدم البيت في المسألة الثانية.
(43) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل في النحو [52] ص 49.
(44) المرجع السابق ص 103.
(45) ابن الضائع، علي بن محمد: شرح الجمل [8] 1: 262 [رسالة]. وابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي [19] 1: 598، وقد ذكر فيه هذا المذهب ولم ينسبه.
(46) ابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي [19] 2: 253.
(47) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 8: 182.
(48) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب [58] 8: 184.
(49) ابن مالك، محمد: شرح التسهيل [23] 2: 271.
(50) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: المقتصد في شرح الإيضاح [46] 2: 699.
(51) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب [56] 1: 287، والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل [52] ص 205، والفارسي، الحسن بن أحمد: إيضاح الشعر [65] ص 539 - 540، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 2: 81 وفيه تخريجه.
(52) ابن السِّيد البطليوسي، عبد الله: الحلل في شرح أبيات الجمل [6] ص 284، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 7: 45 - 46.
(53) ابن جني، عثمان: الخصائص [13] 2: 430.
(54) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] ص 483.
(55) ابن جني، عثمان: المبهج [12] ص 122 وسر صناعة الإعراب [14] ص 483.
(56) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 1: 180، 181. وانظر مثالاً آخر على هذه المسألة في المحتسب [10] 1: 84 - 85، 166 - 167.
(57) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: الحجة للقراء السبعة [64] 1: 130.
(58) ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب [44] ص 359.
(59) انظر تحرير القول في مصطلح (البغداديين) في: هنداوي، حسن: مناهج الصرفيين ومذاهبهم [81] ص 399 - 408.
(60) ابن السيد البطليوسي، عبد الله: الحلل في شرح أبيات الجمل [6] ص 285.
(61) ابن عصفور، علي بن مؤمن: ضرائر الشعر [20] ص 107 - 108. وذكرها غير منسوبة في شرح جمل الزجاجي [19] 2: 185.

(62) ابن عدلان، علي: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب [16] ص 68، وقد نسبه للفراء منهم.
(63) القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن [71] 15: 216 - 217.
(64) السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه [58] 5: 57.
(65) الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة [38] 1: 331.
(66) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 3: 11.
(67) السيوطي، عبد الرحمن: بغية الوعاة [59] 2: 158 - 159.
(68) البغدادي، عبد القادر بن عمر:خزانة الأدب [43] 11: 411.
(69) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 169.
(70) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل [28] 4: 134.
(71) ابن مالك، محمد: التسهيل [22] ص 124.
(72) ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب [44] ص 322 - 323، والأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد [42] ص 123، والسيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه [58] 1: 80، وابن مالك، محمد: شرح التسهيل [23] 2: 44، 4: 11، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب [43] 8: 420 - 428 [الشاهد 642]. وروى السيرافي البيت الثاني: (أن تحملا ... وتصنعا نعمة ...)، وقال بعد الأبيات: (والمعنى فيه: أسألكما أن تحملا).
(73) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 136، وابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب[14] 2: 448، والهروي، علي بن محمد: الأزهية [80] ص 58، وابن مالك، محمد: شرح التسهيل [23] 2: 44، 4: 10. الزواح: الموت.
(74) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب [30] 4: 1642.
(75) انظر أمثلة أخرى في: أبو حيان، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 5: 165 - 167.
(76) ابن مالك، محمد: التسهيل [22] ص 228، وشرح التسهيل [23] 2: 44.
(77) ابن مالك، محمد: شرح التسهيل [23] 4: 11.
(78) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط [29] 2: 223.
(79) المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني [76] ص 220.
(80) ناظر الجيش، محمد بن يوسف: تمهيد القواعد [78] 3: 1379، 8: 4127.
(81) ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب [26] ص 28.
(82) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 2: 448 - 449، 549، والخصائص [13] 1: 389 - 390، والمنصف [11[1: 278، وابن عصفور، علي بن مؤمن: ضرائر الشعر [20] ص 163 - 165. وانظر: شرح جمل الزجاجي [19] 1: 437.
(83)ابن مالك، محمد: التسهيل [22] ص 228 وشرح التسهيل [23] 2: 44.
(84) ابن مالك، محمد: شرح التسهيل [23] 4: 11.
(85) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط [29] 2: 223.
(86) المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني [76] ص 220.
(87) ناظر الجيش، محمد بن يوسف: تمهيد القواعد [78] 3: 1379، 8: 4127.
(88) ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب [26] 1: 28.
(89) السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه [58] 1: 80.
(90) الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل [54] ص 321.
(91) ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد: البديع في علم العربية[2] 2: 437.
(92) ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر: الإيضاح في شرح المفصل [3] 2: 226 - 227.
(93) ابن مالك، محمد: شواهد التوضيح والتصحيح [24] ص 235.

(94) المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني [73] ص 194.
(95) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب [30] 4: 1642.
(96) البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب [43] 8: 426.
(97) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 135 - 136.
(98) الأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد [42] ص 123، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب [30] 4: 1642.
(99) المرجع السابق ص 123، والمرجع السابق 4: 1642.
(100) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [31] 3: 19 وحواشيها.
(101) ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب [44] ص 322 - 323.
(102) الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية [60] 6: 14.
(103) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 2: 448، 549.
(104) الأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد [42] ص 123.
(105) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 1: 62، 2: 563.
(106) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح الملوكي [27] ص 105، 201، وشرح المفصل [28] 9: 143.
(107) ابن الحاجب،عثمان بن أبي بكر: الشافية [4] ص 77، و الرضي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب [49] 2: 382.
(108) ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع في التصريف [18] ص 204، 217.
(109) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب [30] 1: 218.
(110) المرادي، الحسن بن قاسم: شرح الألفية [77] 2: 465، 489.
(111) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: المقتصد في شرح التكملة [45] 2: 1287.
(112) المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب [75] 1: 56.
(113) سورة القارعة: الآية 10.
(114) سورة الأنعام: الآية 90.
(115) المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب [75] 1: 60.
(116) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب [56] 4: 236.
(117)المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب [75] 3: 169.
(118) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 2: 563.
(119) الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة [38] 15: 631.
(120) سورة القدر: الآية 4.
(121) سورة البقرة: الآية 85.
(122) ابن أبي طالب، مكي: مشكل إعراب القرآن [1] 1: 103.
(123) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف [40] 2: 648 [المسألة 93].
(124) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب [30] 1: 399.
(125) الأزهري، خالد بن عبد الله: التصريح بمضمون التوضيح [37] 5: 484.
(126) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [32] 10: ق 210/ب [مخطوطة].
(127) السيرافي، الحسن بن عبد الله: الإدغام من شرح كتاب سيبويه [57] ص 272 - 273.
(128) الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية [60] 9: 466.
(129) الرضي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب [49] 3: 290.
(130) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل [28] 10: 152.
(131) العتيبي، تركي بن سهو: هشام بن معاوية الضرير [61] ص 338.

(132) من ذلك ما في سورة الأنعام: الآية 152.
(133) سورة هود: الآية 57.
(134) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 1: 284.
(135) سورة القدر: الآية 4.
(136) الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال [41] ص 143.
(137) ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها [15] 1: 127.
(138) الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال [41] ص 143.
(139) ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها [15] 1: 127.
(140) ابن مالك، محمد: التسهيل [22] ص 324.
(141) ابن هشام، عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك [25] 3: 350.
(142) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: اشتقاق أسماء الله [51] ص 316 - 317.
(143) الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي [47] ص 191.
(144) النحاس، أحمد بن محمد: إعراب القرآن [79] 1: 297، 4: 462 - 463.
(145) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف [40] 2: 782، وفيه مذهب البصريين التالي.
(146) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح الملوكي [27] ص 335 - 336.
(147) الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن [68] 2: 150. يريد بالفعل الواقع المتعدي، وبالذي لا يقع اللازم.
(148) ابن جني، عثمان: المنصف [11] 1: 188.
(149) ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع [18] ص 435.
(150) الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [41] ص 287.
(151) ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب [44] ص 360.
(152) الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [41] ص 287.
(153) الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي [47] ص 190 - 191.
(154) سورة المرسلات: الآية 11. (وإذا الرسلُ أُقّتَتْ).
(155) الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه [50] 2: 320 - 321، والفارسي، الحسن بن أحمد: الإغفال [67] 2: 227 - 228.
(156) الفارسي، الحسن بن أحمد: الإغفال [67] 2: 240.
(157) الفارسي، الحسن بن أحمد: الإغفال [67] 2: 245 - 247.
(158) بن جني، عثمان: المنصف [11] 1: 23، 309، والتمام [9] ص 22.
(159) النحاس، أحمد بن محمد: إعراب القرآن [79] 2: 116.
(160) الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة [38] 12: 253 (صاب).
(161) الواحدي، علي بن أحمد: التفسير البسيط [82] 3: 429 [تفسير الآية 156 من سورة البقرة].
(162) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [32] 10: 170/ب [مخطوط].
(163) يعني الواو الواقعة أولاً، نحو: وِعاء، ووِشاح، ووِسادة، ووِفادة.
(164) ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع [18] ص 333.
(165) ابن جني، عثمان: المنصف [11] 1: 228 - 229.
(166) الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل [53] ص 380، والكشاف [54] 4: 166.
(167) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح الملوكي [27] ص 275، وشرح المفصل [28] 10: 14.
(168) الفارسي، الحسن بن أحمد: التكملة [63] ص 248.
(169) الذي في المطبوع: ((أبا عمرو)). وهو سهو من المحقق.
(170) الفارسي، الحسن بن أحمد: الإغفال [67] 2: 246.

(171) المرجع السابق 2: 246.
(172) ابن جني، عثمان: المنصف [11] 1: 230، والتمام [9] ص 22.
(173) أي: وقت قراءة كتاب (التصريف) للمازني على أبي علي.
(174) ابن جني، عثمان: المنصف [11] 1: 112.
(175) ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب [14] 2: 595.
(176) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: المقتصد في شرح التكملة [45] 2: 1297.
(177) السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه [58] 6: 102 - 103 [مخطوط] والسيرافي النحوي [58] ص 565 - 566 [باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفًا في حرف].
(178) الرضي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب [49] 3: 76، وانظر ص 78، 204.
(179) ابن عصفور، علي بن مؤمن: الشرح الصغير على الجمل [17] [مخطوط: قطعة منه] وقد ذكر ذلك في شرح قول الزجاجي في باب من أبواب التصريف: ((وكل واو انكسرت في أول الكلمة خاصة فهمزها جائز)).وانظر الممتع [18] ص 333 [الحاشية 3].
(180) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب [30] 1: 259.
(181) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب]56] 4: 331.
(182) السكري، الحسن بن الحسين: شرح أشعار الهذليين [55] 2: 745، 748، والنحاس، أحمد بن محمد: إعراب القرآن [79] 2: 339.
(183) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: البحر المحيط [29] 5: 328.
(184) سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب]56] 4: 331.
(185) المبرد، محمد بن يزيد: الكامل [74] 1: 430.
(186) المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب [75] 1: 94.
(187) ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع [18] ص 333 [الحاشية 3]، وكتاب أبي حيان المقصود هو: التذييل والتكميل.
(188) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: التذييل والتكميل [32] 10: ق 67/ - 68/أ [مخطوطة].

فهرس المصادر والمراجع

1: **ابن أبي طالب** مكي، 1975م ـ **مشكل إعراب القرآن**. بلا رقم طبعة، وزارة الإعلام ببغداد، العراق، جزآن. تحقيق د. حاتم الضامن.

2: **ابن الأثير الجزري** المبارك بن محمد، 1420هـ ـ **البديع في علم العربية**. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، أربعة أجزاء. تحقيق د. فتحي علي الدين ود. صالح العايد.

3: **ابن الحاجب** أبو عمرو عثمان بن أبي بكر، 1425هـ / 2005م ـ **الإيضاح في شرح المفصل**. الطبعة الأولى، دار سعد الدين بدمشق، سوريا، جزآن. تحقيق د. إبراهيم عبد الله.

4: **ابن الحاجب** عثمان بن أبي بكر، 1415هـ / 1995م ـ **الشافية في علم التصريف**. الطبعة الأولى، المكتبة المكية بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 194 صفحة. تحقيق حسن العثمان.

5: **ابن السراج** أبو بكر محمد بن سهل، 1985 ـ **الأصول في النحو**. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، لبنان، ثلاثة أجزاء. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي.

6: **ابن السيد البطليوسي** عبد الله، 1979م ـ **الحلل في شرح أبيات الجمل**. الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي بالقاهرة، مصر، 453 صفحة. تحقيق د. مصطفى إمام.

7: **ابن الشجري** هبة الله بن علي، 1413هـ / 1992م ـ **أمالي ابن الشجري**. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ثلاثة أجزاء. تحقيق د. محمود الطناحي.

8: **ابن الضائع**، علي بن محمد، 1406هـ / 1986م ـ **شرح جمل الزجاجي (القسم الأول)**. [رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة، مصر]، 1390 صفحة. تحقيق يحيى البلداوي.

9: **ابن جني** أبو الفتح عثمان، 1381هـ / 1962م ـ **التمام في تفسير أشعار هذيل**. الطبعة الأولى، مطبعة العاني ببغداد، العراق، 296 صفحة. تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب.

10: **ابن جني** أبو الفتح عثمان، 1386هـ / 1966م ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، مصر، جزآن. تحقيق علي النجدي ناصف ومحمد علي النجار ود. عبد الفتاح شلبي.

11: **ابن جني** أبو الفتح عثمان، 1954 ـ **المنصف**. الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ثلاثة أجزاء. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

12: **ابن جني** أبو الفتح عثمان، 1987 ـ **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، سوريا، 270 صفحة. تحقيق د. حسن هنداوي.

13: **ابن جني** أبو الفتح عثمان، بلا تاريخ ـ **الخصائص**. الطبعة الثانية، دار الهدى ببيروت، لبنان، ثلاثة أجزاء. تحقيق محمد علي النجار.

14: **ابن جني** عثمان، 1405هـ / 1985م ـ **سر صناعة الإعراب**. الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، سوريا، جزآن. تحقيق د. حسن هنداوي.

15: **ابن خالويه** الحسين بن أحمد، 1413هـ / 1992م ـ **إعراب القراءات السبع وعللها**. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، جزآن. تحقيق د. عبد

الرحمن العثيمين.
16: **ابن عدلان** علي، 1405هـ / 1985م ـ **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ببيروت، لبنان، 86 صفحة. تحقيق د. حاتم الضامن.
17: **ابن عصفور** علي بن مؤمن، ـ **الشرح الصغير على الجمل**. ([مخطوط: قطعة منه)، دار الكتب المصرية، رقم 117 [الحسين]، ومنه صورة في مركز جمعة الماجد في دبي برقم الورود 13047، ورقم المادة 368806.
18: **ابن عصفور** علي بن مؤمن، 1970 ـ **الممتع في التصريف**. الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب، سوريا، 885 صفحة. تحقيق د. فخر الدين قباوة.
19: **ابن عصفور** علي بن مؤمن، 1980م ـ **شرح جمل الزجاجي**. وزارة الأوقاف، ببغداد، العراق، جزآن. تحقيق صاحب أبو جناح.
20: **ابن عصفور** علي بن مؤمن، 1980م ـ **ضرائر الشعر**. الطبعة الأولى، دار الأندلس، بلا ذكر للمدينة والدولة، 367 صفحة. تحقيق السيد إبراهيم محمد.
21: **ابن عطية** عبد الحق بن غالب، 1413هـ / 1993م ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، خمسة أجزاء. تحقيق عبد السلام محمد.
22: **ابن مالك** محمد، 1967 ـ **التسهيل**. الطبعة الأولى، دار الكاتب العربي بالقاهرة، مصر، 421 صفحة. تحقيق محمد كامل بركات.
23: **ابن مالك** محمد، 1410هـ / 1990م ـ **شرح التسهيل**. الطبعة الأولى، هجر للطباعة بالجيزة، مصر، أربعة أجزاء. تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون.
24: **ابن مالك** محمد، بلا تاريخ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**. بلا رقم الطبعة، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، 256 صفحة. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
25: **ابن هشام** عبد الله بن يوسف، 1966م ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، لبنان، ثلاثة أجزاء. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
26: **ابن هشام** عبد الله بن يوسف، 1969 ـ **مغني اللبيب**. الطبعة الثانية، دار الفكر بدمشق، سوريا، 871 صفحة. تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني.
27: **ابن يعيش** يعيش بن عليّ، 1393هـ / 1973م ـ **شرح الملوكي**. المكتبة العربية بحلب، سورية، 552 صفحة. تحقيق د. فخر الدين قباوة.
28: **ابن يعيش** يعيش بن عليّ، بلا تاريخ ـ **شرح المفصل**. بلا رقم الطبعة، المطبعة المنيرية بمصر، عشرة أجزاء.
29: **أبو حيان الأندلسي** محمد بن يوسف، 1413هـ / 1993م ـ **البحر المحيط**. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ثلاثة ثمانية أجزاء. تحقيق عدد من الأساتذة.
30: **أبو حيان الأندلسي** محمد بن يوسف، 1418هـ ـ 1998م ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، خمسة أجزاء.

تحقيق د. رجب عثمان.
31: **أبو حيان الأندلسي** محمد بن يوسف، 1418هـ / 1997م وما بعدهما ـ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، سوريا، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، المملكة العربية السعودية، ثلاثة عشر جزءًا. تحقيق د. حسن هنداوي.
32: **أبو حيان الأندلسي** محمد بن يوسف، مخطوط ـ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. مخطوطة الأسكوريال رقم 57، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.
33: **أبو زيد** سعيد بن أوس، 1401هـ / 1981م ـ **النوادر في اللغة**. الطبعة الأولى، دار الشروق ببيروت، لبنان، 769 صفحة. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد.
34: **أبو عبيد** القاسم بن سلام، 1384هـ / 1964م ـ **غريب الحديث**. الطبعة الأولى حيدر آباد، الهند، أربعة أجزاء. تصحيح محمد عظيم الدين.
35: **أبو عبيدة** معمر بن المثنى، 1401هـ / 1981م ـ **مجاز القرآن**. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ببيروت، لبنان، جزآن. تحقيق محمد فؤاد سزكين.
36: **الأخفش** سعيد بن مسعدة، 1401هـ / 1981م ـ **معاني القرآن**. الطبعة الثانية، الشركة الكويتية بالكويت، جزآن. تحقيق د. فائز فارس.
37: **الأزهري** خالد بن عبد الله، بلا تاريخ ـ **التصريح بمضمون التوضيح**. الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، مصر، خمسة أجزاء. تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم.
38: **الأزهري** محمد بن أحمد، 1964 ـ **تهذيب اللغة**. الطبعة الأولى، الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة، مصر، ستة عشر جزءًا. تحقيق عبد السلام هارون وزملائه.
39: **امرؤ القيس** بن حجر، 1990م ـ **ديوان امرئ القيس**. الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، 541 صفحة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
40: **الأنباري** أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، 1380هـ / 1961م ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**. بلا رقم، دار إحياء التراث العربي بالقاهرة، مصر. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
41: **الأنباري** محمد بن القاسم، 1400هـ / 1980م ـ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، 717 صفحة. تحقيق عبد السلام هارون.
42: **الأنباري** محمد بن القاسم، 1960م ـ **الأضداد**. بلا رقم، دائرة المطبوعات بالكويت، 517 صفحة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
43: **البغدادي** عبد القادر بن عمر، 1979م ـ **خزانة الأدب**. الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، مصر، ثلاثة عشر جزءًا. تحقيق عبد السلام هارون.
44: **ثعلب** أبو العباس أحمد بن يحيى، 1982 ـ **شرح شعر زهير**. الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة ببيروت، لبنان، 355 صفحة. تحقيق د. فخر الدين قباوة.
45: **الجرجاني** عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1428هـ / 2007م ـ **المقتصد في شرح**

التكملة. الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية، ثلاثة أجزاء. تحقيق د. أحمد الدويش.
46: **الجرجاني** عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1982م ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**. الطبعة الأولى، دار الرشيد ببغداد، العراق، جزآن. تحقيق د. كاظم المرجان.
47: **الحلواني** محمد خير، 1974م ـ **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**. الطبعة الأولى، دار القلم العربي بحلب، سوريا.
48: **الرضي** محمد بن الحسن، 1414هـ / 1993م ـ **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية، أربعة أجزاء. تحقيق د. حسن الحفظي ود. يحيى مصري.
49: **الرضي** محمد بن الحسن، بلا تاريخ، **شرح شافية ابن الحاجب**. بلا رقم الطبعة، مصر، ثلاثة أجزاء. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.
50: **الزجاج** إبراهيم بن السري، 1408هـ / 1988م ـ **معاني القرآن وإعرابه**. الطبعة الأولى، عالم الكتب ببيروت، لبنان، خمسة أجزاء. تحقيق د. عبد الجليل شلبي.
51: **الزَّجّاجي** عبد الرحمن بن إسحاق، 1394هـ / 1974م ـ **اشتقاق أسماء الله**. الطبعة الأولى، مطبعة النعمان بالنجف، العراق ، 598 صفحة. تحقيق د. عبد الحسين المبارك.
52: **الزَّجّاجي** عبد الرحمن بن إسحاق، 1404هـ / 1984م ـ **الجمل في النحو**. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 466 صفحة. تحقيق د. علي توفيق الحمد.
53: **الزمخشري** محمود بن عمر، 1425هـ / 2004م ـ **المفصل في علم العربية**. الطبعة الأولى، دار عمّار بعمّان، الأردن، 565 صفحة. تحقيق د. فخر قدارة.
54: **الزمخشري** محمود بن عمر، بلا تاريخ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**. بلا رقم، دار المعرفة ببيروت، لبنان، أربعة أجزاء.
55: **السكري** الحسن بن الحسين، 1348هـ / 1963م ـ **شرح أشعار الهذليين**. بلا رقم الطبعة، دار العروبة بالقاهرة، مصر، ثلاثة أجزاء. تحقيق عبد الستار فراج.
56: **سيبويه** عمرو بن عثمان، 1977 ـ **الكتاب**. الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، مصر، خمسة أجزاء. تحقيق عبد السلام هارون.
57: **السيرافي** أبو سعيد الحسن بن عبد الله، 1429هـ / 2008م ـ **الإدغام من شرح كتاب سيبويه**. الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية، 590 صفحة. تحقيق د. سيف العريفي.
58: **السيرافي** أبو سعيد الحسن بن عبد الله، 1986 وما بعدها ـ **شرح كتاب سيبويه**. الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر، خمسة عشر جزءًا. تحقيق مجموعة من الأساتذة. والجزء السادس [مخطوط]. و**السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، 1403هـ /1983م ـ الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سوريا، 720 صفحة. تحقيق د. عبد المنعم فائز.
59: **السيوطي** عبد الرحمن، 1384 هـ / 1964م ـ **بغية الوعاة**. الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، جزآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
60: **الشاطبي** إبراهيم بن موسى، 1428هـ / 2007م ـ **المقاصد الشافية في شرح**

الخلاصة الكافية. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، عشرة أجزاء. تحقيق مجموعة من الأساتذة.
61: **العتيبي** د. تركي بن سهو، 1416هـ / 1995م - **هشام بن معاوية الضرير**. الطبعة الأولى، مطبعة المدني بالقاهرة، مصر، 477 صفحة.
62: **العكبري** عبد الله بن الحسين، 1416هـ / 1995م - **اللباب في علل البناء والإعراب**. الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سوريا، جزآن. تحقيق غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان.
63: **الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد، 1401هـ / 1981م - **التكملة**. الطبعة الأولى، جامعة الرياض بالرياض، المملكة العربية السعودية، 311 صفحة. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود.
64: **الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد، 1404 هـ / 1984م وما بعدهما - **الحجة للقراء السبعة**. الطبعة الأولى، دار المأمون بدمشق، سوريا، سبعة أجزاء. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي.
65: **الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد، 1407 هـ / 1987م - **إيضاح الشعر**. الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، سوريا، 693 صفحة. تحقيق د. حسن هنداوي.
66: **الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد، 1983م - **المسائل البغداديات**. الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف ببغداد، العراق، 710 صفحة. تحقيق صلاح الدين السنكاوي.
67: **الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد، 2003 - **الإغفال**. الطبعة الأولى، المجمع الثقافي أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جزآن. تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم.
68: **الفراء** يحيى بن زياد، 1374هـ / 1955م - **معاني القرآن**. الطبعة الثالثة، عالم الكتب ببيروت، لبنان، ثلاثة أجزاء. تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.
69: **الفراهيدي** الخليل بن أحمد، 1386هـ / 1967م - 1406هـ / 1985م - **كتاب العين**. وزارة الإعلام ببغداد، العراق، ثمانية أجزاء. تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ود. عبد الله درويش.
70: **الفرزدق** همّام بن غالب، 1354هـ / 1936م - **ديوان الفرزدق**. الطبعة الأولى، مطبعة الصاوي بمصر، جزآن. تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي.
71: **القرطبي** محمد بن أحمد، 1408هـ / 1988م - **الجامع لأحكام القرآن**. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، عشرون جزءًا.
72: **القيسي** مكي بن أبي طالب، 1394هـ / 1974م - **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**. الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، جزآن. تحقيق د. محيي الدين رمضان.
73: **المالقي** أحمد بن عبد النور، 1405هـ / 1985م - **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. الطبعة الثانية، دار القلم بدمشق، سوريا، 573 صفحة. تحقيق د. أحمد الخراط.
74: **المبرد** أبو العباس محمد بن يزيد، 1406هـ / 1986م - **الكامل**. الطبعة الأولى،

مؤسسة الرسالة ببيروت، لبنان، أربعة أجزاء. تحقيق د. محمد الدالي.
75: **المبرد** محمد بن يزيد، 1386هـ - **المقتضب**. بلا رقم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، مصر، أربعة أجزاء. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
76: **المرادي** الحسن بن قاسم، 1393هـ / 1973م - **الجنى الداني في حروف المعاني**. الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب، سوريا، 684 صفحة. تحقيق د. فخر الدين قباوة، ونديم فاضل.
77: **المرادي** الحسن بن قاسم، 1428هـ / 2007م - **شرح الألفية لابن مالك**. الطبعة الأولى، مكتبة المعارف ببيروت، لبنان، جزآن. تحقيق د. فخر الدين قباوة.
78: **ناظر الجيش** محمد بن يوسف، 2007 - **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**. الطبعة الأولى، دار السلام بالقاهرة، مصر، أحد عشر جزءًا. تحقيق مجموعة من الأساتذة.
79: **النحاس** أبو جعفر أحمد بن محمد، 1405هـ / 1985م - **إعراب القرآن**. الطبعة الثانية، عالم الكتب ببيروت، لبنان، خمسة أجزاء. تحقيق د. زهير زاهد.
80: **الهروي** علي بن محمد، 1391هـ / 1971م - **الأزهية في علم الحروف**. بلا رقم الطبعة، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، 395 صفحة. تحقيق عبد المعين الملوحي.
81: **هنداوي** د. حسن،1409هـ / 1989م - **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع للهجرة**. الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، سوريا، 543 صفحة.
82: **الواحدي** علي بن أحمد، 1430هـ - **التفسير البسيط**. الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية، خمسة وعشرون جزءًا. تحقيق مجموعة من الأساتذة.